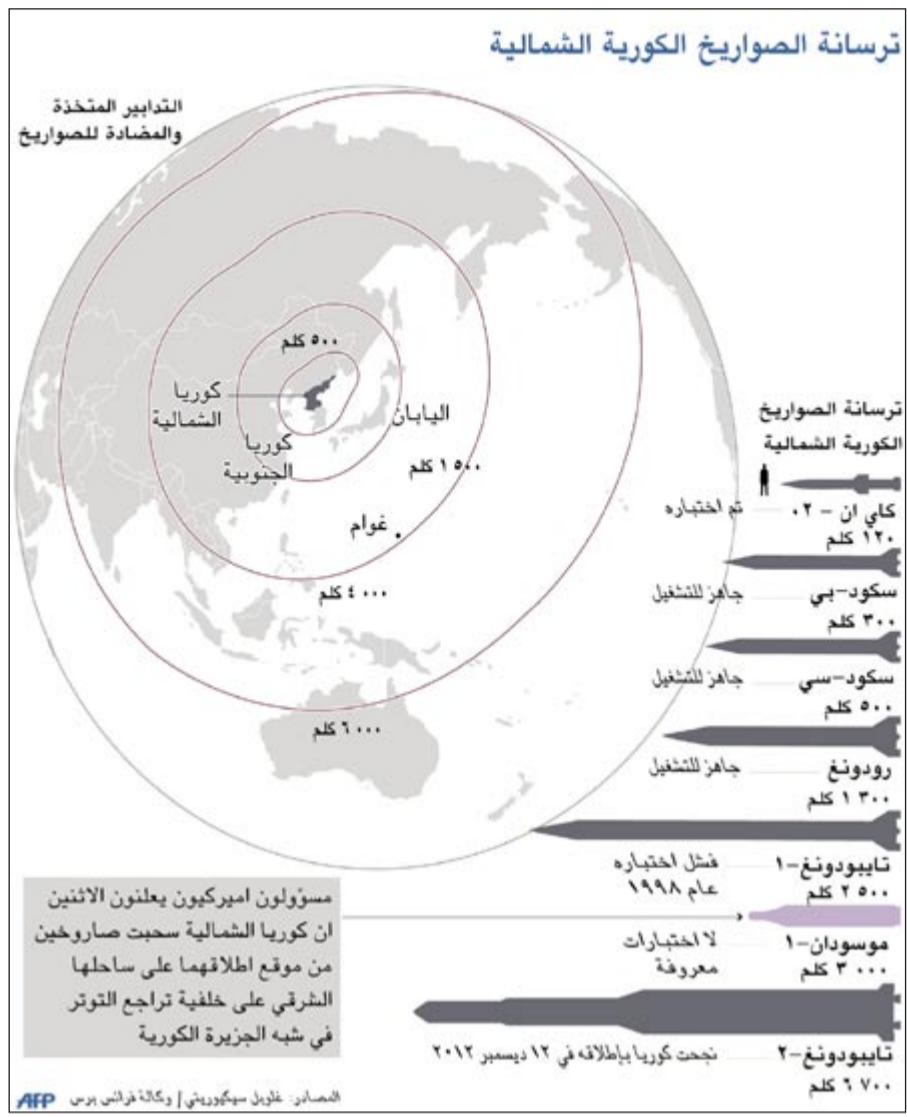


مسؤولون أميركيون: كوريا الشمالية تنقل صاروخين من موقع الإطلاق



الآن في موقع لا يسمح بالإطلاق، ويتراوح مدى الصاروخ موسودان بين 3000 و3500 كيلومتر ولم يجر اختباره من قبل. وفي سيئول امتنعت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية عن تأكيد أي تحريك للصاروخين وقالت إنها لا تزال تتتبع أنشطة الشمال الصاروخية، مشيرة إلى أنها لم تخلص بعد إلى أن بيونغيانغ تخلت عن خطط إطلاق صاروخ من ساحلها الشرقي.

وقال كيم مين سيوك المتحدث باسم الوزارة «سبق أن قلنا إنه سيكون بوسعنا الإذلاء بتصريحات علنية عندما يسحب الشمال (الصاروخين) تماماً».

وفي دلالة أخرى على أن كوريا الشمالية صرفت تركيزها عن مسألة الدخول في مواجهة تناقلت وسائل إعلامها الرسمية امس أبناء عن أن زعيمها كيم جونج أون يعطي «توجيهات ميدانية» بشأن أعمال إنشائية يقوم بها الجيش، وصدرت تقارير مشابهة أخرى امس الأول.

واشنطن-رويترز: قال مسؤولون أميركيون لرويترز إن كوريا الشمالية نقلت صاروخين من طراز موسودان من وضع الاستعداد للإطلاق على الساحل الشرقي للبلاد بعد قلق دام أسابيع من أنها ربما تستعد لنجربة صاروخية، وجاء نقل الصاروخين من موقع الاستعداد للإطلاق بعد أن خففت كوريا الشمالية من حدة تصريحاتها.

وقال مسؤول أميركي طلب عدم نشر اسمه إن الصاروخين مازال في وضع نشط بتحريكهما وإن نقلهما لا يبعد إمكانية وضعهما في مكان آخر يمكن إطلاقهما منه في مرحلة ما.

وقال مسؤول أميركي آخر هو دانيل راسل كبير مديري قسم الشؤون الآسيوية بمجلس الأمن القومي «من السابق لأوانه الاحتفال بالنتيجة، غير أن مسؤولاً أميركياً ثالثاً طلب أيضاً عدم نشر اسمه قال إن الولايات المتحدة لا تعتقد أن الصاروخين نقلا إلى موقع إطلاق آخر وإنها تظن أنهما

قضية المخطوفين الـ 9 في اعزاز خرجت إلى النور.. وبوادر حل قريبة مصادر حكومية لـ «الأنباء»: الأوضاع الإقليمية صعبة وقائمة وتشكيل الحكومة والانتخابات لعب في الوقت اللبناني الضائع

الاجتماع: هناك قواسم مشتركة، لكن اذا لم نجد القاسم المشترك فإن الأوثونوكسي مطروح. وانتقل الفرزلي الى عين التينة، حيث وضع الرئيس نبيه بري في أجواء مداولات مرعاب.

ورأى عضو كتلة المستقل النائب أحمد فتفت أن ثمة مشروعاً سياسياً أعمق من قانون الانتخاب، وهدفه دفع الدبل الى الفراغ.

لكن وزير الداخلية مروان شربل المعروف بعفويته وبالتزامه حدود القوانين، دعا في موضوع قانون الانتخابات المنعز الى وضع قانون 1960 الساري المفعول، رغم معارضة البعض له، وتشريحه من جديد، في حال تعذر الاتفاق على قوانين أخرى.

ومن البرازيل، قال البطريرك بشارة الراعي إن اجتماعاً سيُعقد في بركي خلال الايام القليلة المقبلة للقوى المسيحية للبحث في مصير التوافق حول قانون الانتخابات.

وفي سياق المساعي، التي يبذلها مطران بيروت لموارنة بولس مطر بتكليف من البطريرك الراعي التقى ظهرًا الرئيس ميشال سليمان، ثم الوزير أبوفاور حيث استكمل معه ما بدأه مع النائب وليد جنبلاط في الموضوع الانتخابي.

وفي الإطار عينه، التقى مطر الرئيس فؤاد السنيورة، وعلمت «الأنباء» أن الاجتماع استمرى برئاسة عصام سليمان سيدر قراره في موضوع الطعن القانون بتكليف مهل قانون 1960 الصادر عن مجلس النواب اليوم الأربعاء.

في ذلك، يبدو أن قضية المخطوفين اللبنانيين التسعة لدى المعارضة السورية في اعزاز خرجت الى النور بعد ستة من احتجاجهم في الشمال السوري.

بارقة الأمل أطلت بظهور المخطوفين في شريط فيديو بثته إحدى القنوات الفضائية فحواه طمأنسة الأهالي الى صحة المحتجزين. وكان هذا شرطا من شروط المفاوضات من الجانب اللبناني.

وفي ضوء هذه التطورات تسلم اللواء ابراهيم من الجانب التركي لوائح بأسماء 371 معتقلا في سجون النظام السوري، وقد اطلع شربل من اللواء ابراهيم على أسماء النساء المعتقلات، وياشر الأخير اتصالاته بالجانب السوري للإفراج عنهم، عن طريق المبادلة.

وستتوجه اللواء ابراهيم اليوم الى دمشق لتسليم لائحة الأسماء الى مسؤولي المخابرات السورية، وتردد ان النظام أبدى استعداده للتعاون.

● بيروت - عمر حنجر



(محمود الطويل)

اعتصام اهالي مخطوفي اعزاز امام الخطوط التركية للطيران

مخطط تقسيم سورية وطى صفحة اتفاق ساكس-بيكو الذي رسم خريطة سورية الحالية منذ عقود.

وأشار جنبلاط الى ان التمسك بالفراغ بمقررات مؤتمر جنيف الغامضة التي غالباً ما تباينت اراء الدول الكبرى على تفسيرها مضامينها وما يحكى عن استقالة المبعوث الدولي الأخضر الابراهيمي وامتناع المجتمع الدولي عن تسليح المعارضة السورية ربما يتيح لها تعديل موازين القوى في الداخل بالإضافة الى تجهيل مستخدم الأسلحة الكيميائية، كل ذلك يسمح للنظام السوري بالتمادي في مخططة الواضح لتدمير المدن والارياق وتهجير الاكثية السورية داخل سورية وخارجها كقائمة مبادرة للتطهير العرقي والطائفي في الساحل السوري.

من جهة، العماد ميشال عون تتناول الوضع في سورية من زاوية خطف المطرانين الأوثونوكسين في حلب، حيث وجه رسالة مفتوحة للسودل الداعمة للجماعات المسلحة في سورية ايماناً منه بضرورة كسر الضمت في قضية المطرانين المخطوفين، آملاً ان تبادر حكوماتهما الى اتخاذ

مقابل الحراك على صعيد قانون الانتخاب، ثمة مراوحة قاتلة على الصعيد الحكومي، إذ لا مؤشرات الى وجود معطيات جديدة، خصوصاً بعدما غرق الرئيس المكلف تمام سلام في دوامة المطالب والمطالب المضادة. وترى مصادر متابعة، انه وبعد مرور الشهر لا يزال البحث في حجم الحكومة، واليوم ينتظر سلام جواباً على حكومة مثالثة تتوزع فيها القاعد بالتساوي بين القوى الثلاث 8 آذار و14 آذار والوسطيين، بمعنى الا يكون هناك ثلث معطل لأحد، مع تمسك الرئيس المكلف بوزراء من غير المرشحين والمداورة في كل الحقائق، ولققت المصادر الى ان هذا هو الطرح حتى

مصادر لـ «الأنباء»: 14 آذار تطرح مخرجاً للمأزق الحكومي

الساعة، لكن لا شيء نهائياً، مضيفة ان هناك مروحة من الأسماء تتم مناقشتها وغربلتها. أمام هذه المراوحة الحكومية، يعتقد قيادي في 14 آذار ان المخرج الأكثر واقعية يتمثل بقيام حكومة من 14 وزيراً غير مرشحين للانتخابات موزعة بين 8 و14 آذار ورئيسي الجمهورية (حقيقتاً الدفاع والداخلية) والحكومة (حقيقتاً الخارجية والمالية)، وبيانها الوزاري يجمع بين إعلان بعددنا وحق لبنان باسترجاع أراضيها المحتلة بشتى الوسائل المشروعة.

● بيروت - محمد حرفوش

أكد أن المطلوب هو حكومة لا غالب ولا مغلوب

صالح لـ «الأنباء»: مؤسف أن يثبت اللبنانيون عدم قدرتهم على حسم خلافاتهم إلا بوصاية خارجية

القانون المذكور أو عدهما هي موضوع خلاف بين الرفقاء والقادة اللبنانيين.

ولفت النائب صالح في تصريح لـ «الأنباء» الى ان الوحي لن يأتي من الخارج ومن المؤسف ان يثبت اللبنانيون عدم قدرتهم على حسم خلافاتهم إلا من خلال وصاية خارجية ترعى شؤونهم وتدير مساراتهم، داعياً الرفقاء الى ابداء شيء من المرونة عبر ترجل كل منهم عن حبله والتقدم خطوة باتجاه الآخر تمهيداً لتصاعد الدخان الأبيض، خصوصاً ان كل تاخير في التوافق على قانون انتخاب يرفع منسوب القلق بين اللبنانيين، ويجوله الى قبلة مضاغة في صندوق القنابل الناجمة عن التطورات الإقليمية وتحديداً السورية منها، معتبراً رداً على سؤال ان الرئيس بري يدير أزمة قانون الانتخاب على قاعدة التوافق وتبعاً لمعادلته

الشهيرة القائلة بان «الإجماع على قانون سيئ خير من صياغة قانون عصري لا ينال ثقة الجميع»، وهو باقائي غير مستعد للسبر باق اقتراح لا يحظى بإجماع وطني سواء أكان الاقتراح الأوثونوكسي أو المختلط أو أي من الاقتراحات الأخرى الموضوعية على بساط البحث والنقاش، وعن حتمية وجوب تدخل سعودي - إيراني على خط أزمني قانون الانتخاب وتشكيل الحكومة لحلها، لفت النائب صالح الى ان اللبنانيين أصبحوا في برج التخمينات خصوصاً بعد الاستقالة المفاجئة للرئيس ميقاتي وتساعد التوتر على الحدود اللبنانية - السورية، مستدركا بالقول انه وبالرغم من تأكيد كل من إيران والمملكة العربية السعودية عدم تدخلهما بالشأن اللبناني، لا بأس بمساعدة ما منهما لتقريب



عبدالمجيد صالح

رأى عضو كتلة «التنمية والتحرير»، النائب عبدالمجيد صالح ان الإيمان بالدولة هو المطلق الوحيد لإخراج الاستحقاق الانتخابي من علق الزجاج، والسبيل الوحيد إلى مجلس نيابي جديد يؤكّد ان النظام الديموقراطي فوق كل اعتبار، معتبراً بالتالي انه وبالرغم من تواجد اللبنانيين أمام امتحان حول قدرتهم على التنقيح عن قانون انتخاب «صعب» وصنع في لبنان، «طلعت الحسابات الطائفية والغوية والحزبية لدى البعض على سير المناقشات، وأكّت الى انحلال لجنة التواصل وعودة المزاولة الانتخابية الى المربع الأول، مشيراً تبعاً لما تقدم الى ان المرشحين على بقاء قانون الستين في ظل عدم التوصل الى قانون بديل، مخطئين في حساباتهم كون صحة نفاذ

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تدعو إلى ضرب المصالح الفرنسية في العالم

العدوان أصبحت تلك المصالح اهدافاً لمشروعة، وكان يشير الى التدخل العسكري الفرنسي في مالي في يناير، وقد بدأت فرنسا سحب قسّم من 4500 جندي أرسلتهم الى مالي ونقل مهامهم الى فرق الجبهة الدولية لدعم مالي المؤلفة من 6300 رجل. لكنها أعلنت ان الفا من جنودها سيبقون في مالي الى ما بعد 2013 حتى يدعّموا عند الحاجة قوات الامم المتحدة التي ستحل محل المهمة الدولية لدعم مالي، واتاح التدخل الفرنسي استعادة كبرى المدن في شمال مالي التي احتلتها منذ العام الماضي مجموعات اسلامية متصلة بالقاعدة.

دبي - أ.ف.ب: دعا احد زعماء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في شريط مسجل وضع على الانترنت امس، الى ضرب المصالح الفرنسية في «كل مكان».

وانتقد رئيس «مجلس الاعيان» في التنظيم ابو عبيدة يوسف العنابي في التسجيل «الحملة الصليبية الجديدة من فرنسا واحتلالها لارض من اراضي المسلمين»، ملمحاً بذلك الى مالي، داعياً المسلمين «الى التعهية الشاملة والنفير العام». وفي هذه الرسالة التي تحمل تاريخ 25 ابريل، دعا «اهل الاسلام في مشارق الارض ومغاربها» الى «التعرض للمصالح الفرنسية في كل مكان، لأنه منذ اليوم الذي بدأ فيه هذا التعاون.

جبريل: قانون العزل السياسي سيتسبب في تفريغ الدولة الليبية من كوادرها

عواصم - وكالات: أعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الليبية ان وزير الدفاع محمد البرغثي أعلن امس استقالته في اطار الأزمة الناجمة عن الحصار الذي يفرضه مسلحون على وزارتي العمل والخارجية منذ اكثر من اسبوع.

وقال المتحدث الذي فضل عدم ذكر اسمه ان الوزير قدم استقالته «احتجاجاً على الحصار المفروض على مؤسسات الدولة» إلى ان الوزير ويجسب قناة العربية تراجع عن هذه الاستقالة.

في هذا الوقت، قدر محمود جبريل، رئيس وزراء ليبيا السابق، عدد المسؤولين المستهدفين بقانون العزل الذي اقره البرلمان امس الأول بأكثر من 500 ألف شخص، معتبراً ان القانون «سيستسبب في تفريغ الدولة من كوادرها»، وحذر جبريل في مقابلة مع قناة «العربية الحدث» من خطورة قانون العزل السياسي، واصفاً إياه بأنه «غير مسبوق في التاريخ المعاصر، ولم يحدث في أي دولة». وقال جبريل، تعليقا على إقرار البرلمان الليبي لقانون العزل، إنه «جرى تحت الإكراه وبقوة السلاح»، مضيفاً أن «ليبيا تحتاج لقانون عزل ولكن ليس الآن»، وتساءل جبريل بغرابة عن مضمون قانون العزل، الذي يمنع الأشخاص من ممارسة مسؤوليات سياسية كما يمنعهم حتى من الانخراط في جمعيات المجتمع المدني.

وقال في هذا السياق: «نحن شاركنا في إسقاط نظام القذافي، لكن قانون العزل يقول لنا انهوا، وانسا أقول إنني قمت بدوري في ثورة 17 فبراير ولا يستطيع أي قانون عزل أن يحو ذلك من سجلات التاريخ»، وكشف جبريل

بالمناخية عن «مساومات وقعت بين الكتل السياسية حتى آخر يوم قبل إقرار القانون، حول أسماء الأشخاص المعنيين بالعزل، وكان الحديث يترکز على عدم المساس بفلان حتى لا يتم التعرض لعائلته»، على حد تعبيره. ويرى جبريل أن حل الأزمة يكمن في «أن يجلس قادة الثورة الحقيقيين للحوار، وأن العزل يجب أن يستهدف السلوكيات وليس الأشخاص»، وعبر محمود جبريل عن قناعاته، بأن «قانون العزل جاء لتصفية حسابات سياسية وسيخلق حسابات أيضاً بين الليبيين»، مشيراً إلى «وجود صراع بين تيار يطالب بدولة مدنية وبين تيار آخر»، رفض تحديد معالمه، لكنه تساءل بقوله «أنا أتساءل لماذا تثار مسألة العلمانية والليبرالية في ليبيا وتونس ومصر الآن، هذا أمر مخطأ له»، وحول تقييمه للوضع الأمني في ليبيا، أوضح رئيس وزراء ليبيا السابق أن «الوضع الأمني مترد، والحدود مخترقة، وليس هناك حماية كافية لها، وهذا كله يعود إلى تأخر بناء المؤسسة الأمنية والعسكرية»، وبالنسبة لمحمود جبريل، فإن «استعمال القوة لإقرار قانون العزل السياسي هو ربما بسبب خوف أعضاء البرلمان من أنه لن يمر بدون هذه القوة»، وأوضح جبريل سحب خروجه الإعلامي للتبديد بقانون العزل، بخلاف قيادات الليبرالية ليبية فضلت الصمت، بالقول: «الهدف من كلامي هو توجيه رسالة لشباب التحالف بان المعركة لإعادة بناء ليبيا بدأت الآن ولم تنته خروجه محمود جبريل»، وتوقع جبريل أن يطال قانون العزل السياسي رئيس البرلمان محمد المقرّف، مستبعداً رئيس الوزراء الحالي علي زيدان من القرار.

● بيروت - زينة طيارة